

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الأمن المناخي : دراسة تأصيلية في المفهوم

Climate Security: A Foundational Study of the Concept

قادري نفيسة¹، مهني وردة²

¹ جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2-، (الجزائر)، na.kadri@univ-setif2.dz، مير

دراسات وأبحاث في المجازر الإستعمارية

² جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2-، (الجزائر)، mehenniwarda82@yahoo.fr،

مخبر دراسات وأبحاث في المجازر الإستعمارية

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/05/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/03/05

*المؤلف المرسل

الملخص:

أصبح الأمن المناخي يشكل شاغلا دوليا يتسارع إلى مقدمة الاهتمام العالمي ، نتيجة التقاطع المقلق بين المناخ والأمن في الآونة الأخيرة ، ويعد تسليط الضوء على الأبعاد الأمنية لتغير المناخ على الأمن الإنساني، هدف الدراسة من أجل تعميق الفهم لفكرة الأمن المناخي والإلمام بجميع أبعادها .

توصلت الدراسة إلى أن فكرة الأمن المناخي أصبحت تشكل بعدا أمنيا جديدا، ومفهوما واسعا لفكرة الأمن، ومقتضى أساسي من مقتضيات الأمن والسلم في العالم، يتطلب تجسيدها رغم الصعوبات العملية، تحقيق التكامل بين الجهود الدولية ، وتبني استراتيجيات شاملة، تعكس أهمية التكيف والحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ، من أجل تحقيق الاستدامة المناخية والأمنية .

الكلمات المفتاحية:الأمن ; تغير المناخ ; لأمن المناخي ; لأمن الإنساني.

Abstract :

Climate Security has emerged as a pressing global concern.accelerating to the forefront of international attention.this is in response to the concerning intersection between climate and security in recent times..the study aims to illuminate the security dimensions of climate change on human security .with the goal of enhancing the understanding of the concept of climate security and gaining insight into all its facets .

The study concludes that the concept of climate security has evolved into a new security dimension.constituting a comprehensive understanding of security .it aligns with the requisites of global security and peace.necessitating implementation despite practical challenges.achieving integration between international efforts and adopting comprehensive strategies is crucial .reflecting the importance of adaptation and mitigation of the negative impacts of climate change to realize sustainability of climate and security.

Keywords:security ; climate change ; climate security ; human security.

مقدمة:

يواجه العالم اليوم مخاطر مناخية غير مسبوقة، بسبب ارتفاع درجات الحرارة، والتغير الحاصل في أنماط الظواهر الطبيعية وتواترها، والتي أدت في الآونة الأخيرة إلى حدوث تداعيات جد خطيرة، على الأشخاص والمجتمعات والبنية التحتية للبيئة، والهوية والانتماء الإقليمي، ما أدى إلى فقدان سبل العيش الأمانة والغذاء والماء الأمنيين، كما عززت أزمة وباء كورونا، وحالات الصراع في نقاط مختلفة من العالم حول الموارد الطبيعية، وبؤر توتر في أفريقيا على وجه الخصوص، تعزى إلى ندرة أو وفرة المياه، والأراضي الزراعية والرعية الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، وتزايد أعداد المهاجرين في سياق التصحر والجفاف، بصورة مقلقة، وظهور حالات طوارئ طبيعية وإنسانية، إلى وصف المناخ كعامل مضاعف للصراع والهجرة، وتعزيز معتقد الأمن المناخي.

ورغم وجود أطر قانونية لحماية المناخ والتخفيف من آثاره، إلا أن الربط المباشر بين الأمن والمناخ يعد مقترح جديدا، لا يزال محل خلاف وجدل بين الفقهاء وأهل الاختصاص، لكنه في المقابل يعد أبرز الشواغل العالمية للمجتمع الدولي في يومنا هذا، وقد ساهمت المبادرات الدولية بهذا الشأن، في رسم الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية للأمن المناخي.

أهمية الدراسة :

لهذه الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية، فأما الأهمية العلمية: إذ يعد الأمن المناخي من أهم الشواغل العالمية في يومنا هذا وأحدثها، ناهيك عن كونه موضوعا جديدا بالنسبة للدراسات الأكاديمية، تسمح الدراسة بشأنه في فهم العلاقة المعقدة بين تغير المناخ الذي يعد أكبر مشاكل البيئة في وقتنا الحاضر وبين الأمن الإنساني الذي يعد أهم مسألة وجودية.

وأما الأهمية العملية: فإن الأمن المناخي يعد ركيزة أساسية في ضمان مستقبل مستدام وصحي لكوكب الأرض، وكفيل بإيجاد الحلول لكثير من الأزمات العالمية كالهجرة البيئية وأزمة المياه وحفظ التنوع البيولوجي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تأصيل موضوع الأمن المناخي، من خلال التعرف على مفهومه باعتباره مصطلحا جديدا، وإزالة الغموض نوعا ما حوله، من خلال التعرف على أصوله ومضامينه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- تحديد التهديدات التي يمكن أن يفرضها تغير المناخ على الأمن القومي والدولي، وفهم التحديات الأمنية المرتبطة بتغير المناخ.

- تحديد سبل الاستجابة الكفيلة في حفظ الأمن ومعالجة التهديدات الأمنية المناخية، وتحقيق الاستدامة المناخية

منهج الدراسة :

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة تقتضي هذه الدراسة اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث اعتمد المنهج الوصفي في تحديد البناء المعرفي للأمن المناخي، وتوثيق الحالة الراهنة له، وفهم الظواهر المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ على الأمن القومي والعالمي، من خلال تحديد أهم التهديدات والتحديات الأمنية الناشئة عن تغير المناخ، وأما

المنهج التحليلي فمن خلال البحث في مدى تأثير تغير المناخ في الأمن بأبعاده المختلفة، وكيف يمكن لسياسات الاستجابة تعزيز الأمن المناخي.

الإشكالية: تم تناول هذه الدراسة انطلاقاً من طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتهديدات المناخية أن تشكل قضية أمن دولي في سياق ما يسمى بالأمن المناخي كبعد جديد من أبعاد الأمن البيئي؟

خطة الدراسة : تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين على النحو التالي :

المبحث الأول : بعنوان السياق المعرفي للأمن المناخي، والذي يتم من خلاله التعرف على الإطار المفاهيمي لفكرة الأمن المناخي، من خلال تقسيمه إلى مطلبين اثنين ، المطلب الأول بعنوان : مضمون الأمن المناخي ، والمطلب الثاني بعنوان : سوسيولوجية الأمن المناخي .

المبحث الثاني: إطار الاستدامة المناخية: والتي يتم من خلاله محاولة الإلمام بمختلف الجوانب والمجالات التي يمكن للأمن المناخي التأثير فيها ، وسبل تعزيز فكرة الأمن المناخي وتحقيق الاستدامة، من خلال تقسيمه إلى مطلبين اثنين، المطلب الأول بعنوان : أبعاد الأمن المناخي ، والمطلب الثاني بعنوان : متطلبات الأمن المناخي .

المبحث الأول: السياق المعرفي للأمن المناخي

يعد الأمن المناخي مصطلحاً حديثاً، ما يبرر غياب تعريف واضح وصريح بشأنه، إلا أنه يشكل محورا أساسيا في المناقشات العالمية ، ويعبر عن الاستجابة للتحديات المناخية التي تؤثر على الأمن الإنساني وبشكل متزايد ، كما تعبر عن العلاقة المعقدة والمتداخلة بين الأمن وتغير المناخ .

المطلب الأول : مضمون فكرة الأمن المناخي

سيتم من خلاله التعرف على ظهور فكرة الأمن المناخي كمفهوم أمني مستقل ، وتحديد محتوى هذا المفهوم ، ومناقشة بعض آثار تغير المناخ على الأمن الإنساني والتي تعزز فكرة الأمن المناخي .

الفرع الأول :نشأة وتعريف الأمن المناخي

نشأة فكرة الأمن المناخي:

بعد تبني مفهوم الأمن البيئي في منتصف أواخر الثمانينات²، والذي كان ينظر له فقط من خلال عدسة حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع التلوث ،أما تغير المناخ في إطار الأمن البيئي كان مجرد جزء من المخاطر البيئية بمفهوم أوسع ،وبعدا من أبعاده ، بل مجرد مخاوف بيئية، وتهديد غير مباشر للأمن الإنساني، وهذا ما ساهم في تأخر الاستجابة الدولية لمواجهة التغير المناخي وتحدياته الأمنية، لكن مع تزايد الأدلة العلمية في ظل تكرار الظواهر الجوية القصوى، برز المناخ كأهم العوامل البيئية تأثيرا في استقرار الأمن العالمي، ومنه مفهوم الأمن المناخي كمفهوم أمني مستقل، من خلال الربط المباشر بين تغير المناخ و الأزمات الإنسانية ، وحالات الطوارئ العالمية.¹ وبحلول الثمانينات كان قد تم فعلا مناقشة المناخ كقضية أمنية²، وتم التعبير عن ذلك بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لسنة 1992، كما توجهت الجهود الدولية حول تعزيز الاستجابة تجاه تغير المناخ، وبالتركيز أساسا على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ، وتبني استراتيجيات التكيف والتخفيف مع آثار تغير المناخ³ ، وقد

تم ترجمة هذا الاهتمام من خلال العديد من الصكوك الدولية الأخرى ، لاسيما اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992 ، والتي رغم عدم اتصالها المباشر بتغير المناخ إلا أنها تلعب دورا جديا هام في حماية النظم البيئية التي تساعد في تنظيم المناخ العالمي ، ونفس الأمر بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر 1994 ، ويعد بروتوكول كيوتو لسنة 1997 بشأن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، واتفاق باريس سنة 2015 بشأن تغير المناخ ، أساس سياسات التكيف والتخفيف مع تغير المناخ⁴ ، ومن خلال الربط بين استقرار النظم البيئية بسلامة المناخ والأمن الإنساني، تعكس هذه المواثيق الاعتراف الدولي بتغير المناخ كتهديد أمني عالمي متعدد الأبعاد .

ساهمت مجموعة من الدراسات الرسمية والأكاديمية حول تأثير المناخ على الأمن والسلم في العالم، في تعزيز فكرة الأمن المناخي على المستوى العالمي ، ففي 2004 كلفت وزارة الدفاع الأمريكية -البنتاغون- بإجراء دراسة تخطيطية ، قام من خلالها كل من shavareen وrandall بوضع تصور لآثار تغير المناخ ، ولقد كان أسوء سيناريو بهذا الشأن، إذ توصل إلى أن ندرة الموارد، والهجرة الجماعية، والصراع العنيف، ستكون أهم وأخطر آثار تغير المناخ على الأمن في العالم ، وفي سنة 2007 قدمت الدراسات الأربعة الصادرة عن : المجلس الاستشاري العلمي المعني بالتغير البيئي العالمي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، و منظمة التنبيه الدولية الغير حكومية، والتي تدعمها وزارة التنمية في المملكة المتحدة ، والدراسة الصادرة عن مؤسسة suliva وآخرون ، ودراسة صادرة عن cni مؤسسة بحث تابعة للبحرية الأمريكية ، و مجموعة دراسات صادرة عن مركز الأمن الأمريكي الجديد ، وصفا دقيق للأضرار المادية الأكثر تأثيرا، كالاحتباس الحراري والتغيرات في نمط هطول الأمطار ، ذوبان الأنهار الجليدية ، ارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة الظواهر المتطرفة للطقس، و تأثيرها على مدى توافر الموارد الطبيعية، وتحديد المناطق الأكثر تضررا من التغيرات المناخية ، كالمناطق الجزرية ، والساحلية المنخفضة، وكذا تحديد المناطق الأكثر عرضة لخطر ندرة المياه ، ووصف الضغوط الاجتماعية المترتبة عن ذلك .⁵

ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها ضمن هذه الدراسات الأربع ، أن الفقر والتخلف ، وغياب الإدارة المستدامة ، هي أهم المحددات الأساسية لمدى التأثير بالتغيرات المناخية ، وأن أهم الآثار المتوقعة لتغير المناخ، تهديد مجالات أساسية للإنسان وعلى رأسها رفاهيته، وبصفة عامة يهدد التغير المناخي الأمن البشري ككل بجميع أبعاده، و زيادة عدد الصراعات العنيفة كالحروب بين الدول، و تبرير التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة ، بحجة منع الكوارث الانسانية مما يزعزع الاستقرار داخل الدول، والهجرة الجماعية التي تهدد بالصراع للبلدان المتجاورة، والإرهاب للدول الصناعية، كذا خلق أماكن آمنة للإرهابيين، وبناء على ذلك ، تم اقتراح أن يكون تغير المناخ قضية أمن قومي، وإدراجها ضمن استراتيجيات الأمن القومي واستراتيجيات الدفاع الوطني.⁶

وفي سنة 2008 قدم تقرير solana حول تغير المناخ والأمن الدولي ، تغير المناخ باعتباره عاملا مضاعفا للتهديد والاستقرار ، وأوصى بضرورة الالتزام بمجاء به بروتوكول كيوتو ، كما أعطى أهمية بالغة للهجرة بسبب التغيرات البيئية والمناخية ، لارتباطها الشديد باستقرار الدول وأمنها ، وتعتبر الجمعية العامة الدول الضعيفة في افريقيا تهديدا أمنيا خاصا⁷ ، وقد تم التأكيد على هذا الوصف، في التقرير الذي قدم من طرف ban kimoon ، في سبتمبر 2009 ، في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة⁸

وفي 2020 سنة صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة حول منع التطرف العنيف والأمن المناخي ، تم من خلاله مشاركة رؤى حول ما يمكن أن تضيفه عدسة الأمن المناخي إلى العمل بشأن منع التطرف العنيف، والاستفادة من تجارب الجهود في آسيا الوسطى، والعراق والسودان، بدعم من آلية مكافحة تغير المناخ ، وتم التوصل إلى تحديد مجموعة من الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، وتداخلها مع التغير المناخي، وكذا تغير المناخ كعامل مضاعف للمخاطر في السياقات الهشة والمتأثرة بالصراعات، والأمن المناخي كاستراتيجية للجماعات المسلحة من غير الدول ، كذا العمل المناخي كجزء من نهج متكامل لزيادة تكلفة الفرصة البديلة لتوظيف الأدوار والاحتياجات المختلفة للنساء والشباب، وتعزيز النهج والاستراتيجيات الإقليمية لمعالجة الأمن المناخي ومنع التطرف العنيف⁹، وقد تطورت مناقشات الأمن المناخي على مستوى هيئة الأمم المتحدة حالياً، إلى مناقشة دور الفروق الجنسية في التكيف مع تغير المناخ ، ومد أواصر السلم والأمن في سياق التغير المناخي، لاسيما دور المرأة بهذا الشأن، ورغم أن العملية معقدة، إلا أن النقاش لا يزال قائماً من أجل تحديد طرق للاستفادة من دور المرأة في معالجة العلاقة بين المناخ والسلام والأمن، وقد تم وضع مذكرة توجيهية بهذا الخصوص، من قبل آلية الأمن المناخي بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، تحدد الخطوط العريضة لكيفية دمج المنظور الجنساني في جميع مراحل تحليل المخاطر الأمنية للمناخ والوقاية منها وإدارتها¹⁰.

-تعريف الأمن المناخي:

وهو مصطلح مركب، يربط بين الأمن وتغير المناخ، فأما الأمن كمفهوم ضيق فهو وفقاً لدائرة المعارف البريطانية يعبر فقط عن الحماية من أي خطر خارجي بسبب قوة أجنبية¹¹، أما بوزان باري فيرى أن الأمن مفهوم واسع، يعبر عن البذل والتطلع نحو الحفاظ على السلامة الوطنية، وتعزيز قوة واستقلال الدول والمجتمعات، في مواجهة التحديات والتهديدات المتعددة¹².

وأما التغيرات المناخية فهي وفقاً للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، أنه مجموعة التأثيرات الناتجة عن أنشطة الإنسان اللاعقلانية، والمستنزفة للمناخ، والتي تعد السبب الرئيسي في تغير المناخ، خاصة وأن هذه التغيرات ليست أحداثاً عابرة، وإنما تحدث على مدى فترات زمنية معينة ومتكررة، لها تداعيات خطيرة على النظم الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى صحة الإنسان ورفاهه.¹³

ومن خلال المزاوجة بين المفهومين، يتضح أن الأمن المناخي يعبر عن العلاقة القوية والمعقدة بين تغير المناخ والأمن بأبعاده الضيقة والواسعة، وقد وردت بشأنه مجموعة من التعاريف التي عرفت من خلال مضمونه، وقد اخترنا من بينها تعاريف بزوايا متنوعة للإلمام أكثر بالمفهوم .

عرف المعهد الدولي للمياه الأمن المناخي على أنه مجموعة عوامل ضغط مناخية، تعمل على تضخيم المخاطر القائمة في المجتمع، وتؤثر على أمن البشر والنظم البيئية، والاقتصادات والبنية التحتية والمجتمعات¹⁴.

يعكس هذا التعريف مفهوماً أشمل للأمن المناخي، من خلال تحديده لمختلف مستويات التأثير المناخي على الأمن الإنساني ، لكنه بتعدد هذه المخاطر يوحى بحصرها ، بينما أبعاد الأمن المناخي أوسع مجالاً بكثير ، ثم أن تغير المناخ ليس فقط عاملاً مضاعفاً أو مضخماً للمخاطر الموجودة سابقاً في المجتمع، بل يمكن له أن يكون عاملاً

منشئ للخطر، فذوبان الثلج في المناطق الجليدية مثلاً، هو عامل منشئ لخطر زيادة حدوث الفيضانات الساحلية في مناطق لم يسبق لها أن تعرضت لهذا الخطر.

أما الكونجرس الأمريكي فينظر للأمن المناخي من الزاوية الدفاعية المطلقة، ويركز أكثر على البعد العسكري له ومن المنظور الأمريكي ، فقد عرفه في 2020 على أنه أثار تغير المناخ على الأمن القومي للولايات المتحدة، وبنيتة التحتية وأمن حلفائها وشركائها، وعلى الاستقرار السياسي المحلي والوطني والإقليمي، وأعلى العنف السياسي المستمر أو المحتمل، بما في ذلك الاضطرابات وأعمال الشغب وحرب العصابات والتمرد، الإرهاب ، والحرب الأهلية والحرب بين الدول¹⁵ .

بينما تفهم المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ حسب منظمة الأمم المتحدة وكذا الاتحاد الأوروبي على أنها الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن البشري وأن الأمن المناخي يعني التحرر من الخوف والعوز، وعلى أمن الدولة ، للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في ظل ميثاق الأمم المتحدة¹⁶.

يمكن اعتبار أن هذا التعريف هو الأكثر شمولية مقارنة بالتعريفين السابقين ، فهو يعكس الأبعاد المختلفة للأمن المناخي أكثر إضافة للإظهار البعد العالمي، وهذا ما يعكس ضرورة تبني سياسات مناخية في إطار التعاون لحفظ الأمن الدولي.

المطلب الثاني : سوسيولوجية الأمن المناخي :

يفرض تغير المناخ تحديات هامة ذات انعكاسات خطيرة على مختلف أبعاد الأمن الإنساني، الذي يفترض أنه يتيح إطاراً للتخلص من الخوف، وضمان سلامة الإنسان من المخاطر الجسيمة¹⁷، ويمكن تلخيص بعض من تأثيرات تغير المناخ على الأمن الإنساني فيما يلي .:

الفرع الأول :تفاقم انعدام الأمن البيئي:

يؤثر تغير المناخ على قدرة الأفراد على الوصول الدائم والمستدام للموارد الطبيعية، على نحو يحفظ لهم حقوقهم ويلبي احتياجاتهم منها، ويعرض حقوق الأجيال المستقبلية فيها للخطر كالماء والغذاء، يتوقع المعهد الدولي للمياه أنه في حال وصول الاحترار العالمي درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة ، فإنه سيعرض ما يقارب 15 بالمائة من سكان العالم إلى خطر انخفاض حاد في موارد المياه، كما تؤدي قلة فرص الحصول على المياه المأمونة إلى تدهور الوضع الصحي وبالتالي انعدام أمنه ، وتعزل أزمات التغير المناخي تحقيق الأمن الغذائي، من خلال التأثير على عمليات الإنتاج والتوزيع، و الوصول إلى الغذاء واستخدامه، واستقرار أسعاره، وتتعدى تأثيرات تغير المناخ الدول النامية و إفريقيا، ليمتد الحرمان إلى دول كثيرة من العالم، من بينها أمريكا الوسطى وبعضاً من مناطق البرازيل والأرجنتين، ومنطقة الانديز وجنوب آسيا وأستراليا ، ودول من روسيا وشمال أوروبا وغيرها ، مع وجود فارق في مستوى الحرمان¹⁸ ، وهذه التأثيرات كفيلة بوقف عجلة النمو، والتي بدورها تؤدي الى تآكل قاعدة إيرادات الحكومات، وتقليل الإنتاجية وبالتالي الحد من القدرة على تلبية الاحتياجات، وإحداث أضرار فادحة في عناصر الرأسمال الطبيعي، وحتى الاقتصادات المتطورة تتأثر بتغير المناخ، إلا أن ما يميزها عن الدول النامية أن لديها القدرة على امتصاص هذه التأثيرات¹⁹ .

الفرع الثاني : النزاعات والاضطرابات :

يطلق مخططو الدفاع عن تغير المناخ اسم -مضاعف التهديد ، أو المسرع لعدم الاستقرار ، وتربط المؤسسات العسكرية والأمنية، في كل من كندا والولايات المتحدة بقوة بين تغير المناخ والأمن، وكذا بين تغير المناخ والتنمية، كما أصدرت كل من بنجلاديش وسريلانكا ودول أخرى من جنوب آسيا، بيانات مفصلة شديدة اللهجة، حول التهديدات التي يفرضها التغير المناخي²⁰

وينظر للإجهاد المائي على أنه تهديد خطير، ورغم أنه من النادر حدوث صراع بين الدول بسبب المياه الشحيحة، إلا أنه يؤدي إلى تصعيد التوترات الطائفية، والتهديدات، والعنف، وزعزعة الاستقرار على مستوى المجتمع الدولي، نشوب حالات الحرب الأهلية أو الطائفية، كالصراع على الموارد المحلية، خاصة تلك التي يشارك فيها رعاة الماشية، ومثال ذلك السودان وجنوب الصومال²¹، وتؤدي زيادة الضغط على المؤسسات المدنية بسبب الفقر وعدم المساواة، وفشل التنمية المستدامة، إلى ظهور الاضطرابات المدنية، والصراعات أو تفاقمها، كما قد تشكل الاختلالات في المياه وإنتاجية المحاصيل عاملا مضاعفا لمخاطر الصراع في المناطق الهشة سياسيا، أو اجتماعيا، كما تفرض موجات الحر والجفاف قيودا على مورد المياه وقياسا عليه جميع الموارد الطبيعية.

يرجع البعض احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية، وغزة، ومرتفعات الجولان سنة 1967، بسبب امدادات المياه، وقد أكد وزير الزراعة لدى الكيان الصهيوني سنة 1990، أن الكيان الصهيوني لا يمكنه التخلي عن الضفة الغربية لأن فقدان امدادات المياه يهدد وجود هذا الكيان²²، كما ذهب البعض للقول أن تغير المناخ، كان السبب وراء الحرب الأهلية السورية، ونعد حالة دارفور أكثر حالة أثارت الجدل بهذا الشأن، والتي ربط فيها الكثيرون نشوب النزاعات بالتغير المناخي، تسببت فيها حالات الجفاف الحاد المتكرر خاصة الذي أصاب البلاد بداية الثمانينات، وإن نقص الموارد وتوفرها على حد سواء، يشكلان حافزا لدى المحاربين أو العصابات، كما كان لانعدام الأمن الغذائي أثرا بالغاً على استقرار الوضع السياسي داخل مصر، سببا أساسيا لخروج المصريين في الربيع العربي في تظاهرات تحت شعار " خبز، حرية وعدالة إجتماعية " ²³.

كما يمكن أن تكون آثار تغير المناخ سببا في نشوب صراع إضافي بين الدول المتنازعة من الأساس، كما بإمكانها إفشال عمليات التفاوض والسلام بين الأطراف المتنازعة، وأنشوب صراع جديد على طاولة التفاوض، وهذا ما دفع بالأمم المتحدة إلى وضع مذكرة ممارسات بشأن عمليات الوساطة والسلام، بغية إدراج ودمج اعتبارات مخاطر المناخ ضمن عمليات المفاوضات الدولية لإحلال السلام، وانتهاء الصراعات بين الدول²⁴

-الفرع الثالث :الهجرة المناخية، إستجابة تتطور إلى تحدي أمني جديد:

تعد الهجرة ظاهرة معقدة ومتعددة الأسباب، تتأثر بعوامل الدفع والجذب الديمغرافية والاجتماعية، السياسية والاقتصادية والبيئية، تمثل بطريقة ما تهديدا للأمن موازاة مع الأمن العسكري، فهو يهدد الأمن البشري و الأفراد والمجتمعات المحلية وبناء صمودهم²⁵..

هناك علاقة حتمية سببية ومباشرة بين انعدام الأمن المناخي وتزايد التنقل البشري داخل وخارج الدول، ولقد أصبحت التقارير الرسمية مؤخرا الصادرة عن هيئات دولية أو إعلامية تؤكد هذا الأمر، فلقد صرحت صحيفة

independent البريطانية سنة 2017 تحت عنوان المناخ، أن التغيرات المناخية تتسبب في إجبار أكثر من مليار شخص على الفرار من ديارهم، ويكاد يجزم بعض الباحثين والمختصين، أن تغير المناخ هو العامل الوحيد في هجرة أكثر من 4400 شخص في جميع أنحاء العالم ، وأنه في حال ما إذا لم يتم التصدي بالشكل السليم والفعال لظاهرة التغير المناخي، فإن العدد الإجمالي للمهاجرين بسببها، قد يصل إلى مليار شخص في نهاية هذا القرن، و تعد الجزر المنخفضة، والمجتمعات الساحلية، من أكثر المواقع تضررا من تغير المناخ ، وأكثر مصدر للمهاجرين بسببه، باعتبار أن البحر أول من يتعرض لأثار التغير المناخي، وقد تم الجزم أن حالات الاختفاء والهجرة الجماعية من جرينلاند إلى المحيط الهادي، رغم وجود عوامل كثيرة محتملة، إلا أن عامل المناخ هو الغالب بشكل جد واضح²⁶.

كما أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في 2012 ، أن الكوارث المرتبطة بالظواهر المناخية المتطرفة، تؤثر على تنقل السكان وإعادة توطينهم، وأن أكثر تأثير منفرد لتغير المناخ سيكون على الهجرة البشرية، بعد نزوح الملايين بسبب الكوارث الطبيعية، وتآكل السواحل والفيضانات الساحلية، وتعطل الصناعات الزراعية، وارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر²⁷، و يؤدي التنقل البشري الجماعي لمهاجري المناخ، إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، والبنى التحتية خصوصا، وهذا ما قد يؤدي إلى ظهور الاضطرابات ونشوب الصراع بين المجتمعات، وعليه تم التوصل إلى أن للهجرة المناخية وجهان، فهي نتيجة للتغير المناخي وفي نفس الوقت عامل مضاعف للمخاطر الأمنية²⁸، وقد أعربت المنظمات البيئية الدولية الغير حكومية، كمعهد المراقبة العالمية، ومعهد المناخ ، ومعهد سياسة الأرض، وأصدقاء الأرض، منذ سنة 1988، عن قلقها حيال التداعيات الأمنية للهجرة الجماعية لملايين من لاجئي المناخ²⁹.

لا يكون دائما التغير المناخي السبب الرئيسي والمباشر في نشوب الصراعات، وإنما قد تساهم ظروف اجتماعية او اقتصادية، في تفاقم الوضع واشتداد الأزمة، كتدهور ظروف المعيشة، الذي هو في الأصل نتيجة للتغيرات المناخية، كالصحراء والجفاف، وتدهور التربة، أو تدهور الغطاء النباتي، ويرجح ikra أن يعقب الصراع العنيف ارتفاع درجات الحرارة ، أو الجفاف في الصومال، أين تتسبب التغيرات المناخية في خسائر اقتصادية في قطاع الثروة الحيوانية، ويمكن لهذه الظروف أن تؤدي إلى نشوب صراع نهائي، أو حرب أهلية تقود المجتمع للانحيار، والناس لانتهاج سبل عيش غير مستدامة، ما يؤدي حتما إلى إنعدام الأمن المزمّن ، أين يصبح فيه انعدام الأمن المعيشي، والنزاعات العنيفة أمرا مستوطنا، كما هو الحال في السودان وجنوب السودان والصومال³⁰.

بمقتضى ما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن مضمون الأمن المناخي يتمحور أساسا حول النقاط التالية :

- تأثير التغيرات المناخية على الأمن بأبعاد مختلفة ، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،وعلى رفاه الإنسان وحقوقه.
- بذل الجهود على المستوى الوطني والدولي من أجل حماية الأفراد والمجتمعات، في مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية على الأمن الإنساني بمختلف أبعاده، بما فيها الأمن القومي وحتى البيئية.
- تكييف الأفراد والمجتمعات ، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات التي تساعد على التخفيف من أثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود والمواجهة لدى الأفراد والمجتمعات .
- تعزيز الحق في البيئة النظيفة والمتوازنة والصحية والسليمة، من خلال السعي لحماية البيئة من أجل الإنسان.

-التحول نحو الاستدامة من أجل ضمان الاستدامة والسلامة المناخية من أجل الإنسان والبيئة معا، فالأمن المناخي يهدف إلى ضمان حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والموازنة بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وانتقال إرث مناخي وبيئي سليم للأجيال المستقبلية مع ضمان تمتع الأجيال الحالية بنفس المزايا، مع تبني سياسات للتخطيط والإدارة الرشيدة للمخاطر المناخية نحو تحقيق الأمن للأفراد والمجتمعات.

-تحفيز التعاون بشتى أشكاله ، الوطني والإقليمي والدولي أو العالمي والتي تمثل الأبعاد النطاقية للأمن المناخي، لذا فإن تحقيق الأمن المناخي يستدعي تكاتف الجهود على اعتبار أن البيئة واحدة والمنا واحد .

-تحقيق العدالة المناخية بأن يكون الجميع يشاركون بشكل عادل في التحديات و الفرص التي يفرضها تغير المناخ.

المبحث الثاني : إطار الاستدامة المناخية

ويشير إلى الاندماج بين تغير المناخ وأمن الأفراد والمجتمعات والدول وتداخلها ،وتحديد الاستراتيجيات والجهود التي يجب إتخاذها لتحقيق التوازن المناخي والبيئي والموارد في ظل تحديات التغير المناخي .

المطلب الأول : أبعاد الأمن المناخي

في إطار تحليلها لتأثيرات التغير المناخي على الاستقرار العالمي، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة خمس مجالات رئيسية تمثل آليات يمكن من خلالها أن يؤثر التغير المناخي على الأمن العالمي. وفقاً للمواد البحثية والبيانات الصادرة عن الحكومات، تشمل هذه المجالات: الضعف المتزايد، التحديات أمام التنمية المستدامة، القصور في القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، تهديدات للأمن القومي والدولي، ومخاطر انعدام الجنسية وتفاقم النزاعات الدولية، مما يعكس أبعاداً مختلفة للأمن المناخي التي تشترك في علاقة تكاملية فيما بينها في تعزيز الأمن والاستدامة مجالات مختلفة لأمن الإنسان.

الفرع الأول :البعد الجيوسياسي:

ويشير إلى تفاعل تغير المناخ مع المواقع الجغرافية والموارد الطبيعية، وتأثير ذلك على العلاقات الدولية والسياسات الخارجية بين الدول³¹، ويوفر هذا البعد إطار لاتخاذ سياسة مستنيرة في مواجهة هذه التحديات الجيوسياسية وتعزيز العلاقات الدولية والسياسات الخارجية من خلال إدارتها بشكل أمن في مواجهة التغيرات المناخية ، بيئة تعاونية تقلل من فرص النزاعات الجيوسياسية، وتعزز استدامة وأمن الدول بتفعيل قواعد المسؤولية المناخية الدولية وفقاً لقواعد الإنصاف والعدالة المناخية وتشجيع الابتكار، وتعزيز الحوار الدولي، وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن التعاون والتضامن الدولي سبيل القضاء على الانقسام الجيوسياسي الناتج عن تغير المناخ³²

الفرع الثاني :البعد البيئي:

يلعب دوراً حيوياً في التحول نحو الاستدامة المناخية، وبيئية معا من خلال الحفاظ على التوازن بين احتياجات الإنسان وصحة الكوكب، والاستخدام المستدام للموارد البيئية وعناصرها، بإتباع أسلوب حياة مستدام يشمل تبني أنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وتقليل البصمة البيئية للفرد والمجتمع ، والتوجه نحو الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء، الذي يساهم بشكل كبير في تقليل الانبعاثات الضارة، واستدامة القطاع الطاقوي وتحسين الكفاءة البيئية،

وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، بما فيها إدارة الموارد خاصة المائية الذي يعد أكثر العناصر البيئية حيوية لتحقيق المرونة والاستمرارية³³.

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي :

يلعب الأمن المناخي دورا حاسما في توجيه النمو الاقتصادي والتحول من اقتصاد يعتمد على الوقود الأحفوري، إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء لخفض البصمة الكربونية الاقتصادية ، وتعزيز الفرص في ظل التحديات المرتبطة بتغير المناخ، من خلال التشجيع على التحول للاقتصاد المستدام ، عن طريق تطوير نماذج اقتصادية مستدامة تقلل من الآثار السلبية لتغير المناخ على المدى الطويل، وتحسين كفاءة الاستهلاك وإدارة الموارد، كما يهدف إلى تطوير الاقتصاد مع الحفاظ على البيئة، من خلال دعم النمو الاقتصادي الذي يأخذ في الاعتبار تحديات تغير المناخ، من أجل إحداث تحول إيجابي في النظم الاقتصادية³⁴.

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي :

يعد تحقيق الاستدامة الاجتماعية هدفا أساسيا للبعد الاجتماعي للأمن المناخي، من خلال مكافحة الآثار الصحية لتغير المناخ المتوقعة بسبب تفاقم مشاكل الهواء والمياه خاصة ، والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بالنسبة للمجتمعات الأكثر تأثرا، ودعم الأمن الغذائي والمائي مع ضمان توفرها، والقدرة على الوصول إليها من قبل الأفراد بشكل مستدام، تعزيز الوعي المناخي والتعليم وإدراج تغير المناخ ضمن البرامج التعليمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، حماية الفئات الضعيفة في المجتمع من تأثيرات تغير المناخ ، والقضاء على التفاوت، مما يعزز قدرة المجتمعات على الصمود والتكيف في مواجهة تغير المناخ وبالتالي التخفيف من الأعداد المتزايدة للهجرة المناخية وتداعياتها على الأوضاع الاجتماعية للمجتمعات المضيفة³⁵. تشكل هذه الأبعاد في مجموعها مفهوم الأمن المناخي، وهي أبعاد متكاملة ومتداخلة فيما بينها، تعكس تداخل التحديات المناخية مع الجوانب المتعددة للحياة وتفاعلها، كما تعبر عن الحاجة لوجود استراتيجيات شاملة لمواجهة تغير المناخ لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية في إطار الأمن المناخي.

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق الأمن المناخي

الفرع الأول: التنمية المستدامة:

يرى مايرز أن استقرار وتوازن الأنظمة البيئية، والموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والمناخ وغيرها من العوامل البيئية، تتساوى مع العوامل العسكرية في ضمان أمن الدول واستقرارها، وصرح **كولن باول** وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1999 ، أن التنمية المستدامة ضرورة أمنية، ذلك أن الفقر والتدهور البيئي عوامل مدمرة للمجتمعات والأمم واستقرارها³⁶ ، وهذا ما يجعلنا نستنتج أهمية تحقيق استدامة الموارد الطبيعية آلية لتعزيز الأمن والاستقرار للمجتمعات والدول . تهدف التنمية المستدامة وفقا لخطة التنمية المستدامة 2030 والتي تعد بمثابة إطار عملي كلي لإنهاء الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة والظلم وحماية الكوكب، إلى التخفيف من العوامل المساعدة على نشوب الصراعات، وحالات الهجرة القسرية، وتعتبر الآثار المتعددة لتغير المناخ أحد أهم الأسباب المؤدية إليها من خلال تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات والدول على الوقاية من مختلف المخاطر المناخية والتصدي لها واستيعابها، والتكيف معها، ومواجهتها والتعافي منها بإيجابية وكفاءة وفعالية.

تولي خطة التنمية المستدامة 2030 أهمية بالغة لتغير المناخ كأبرز التحديات التي تهدد بقاء المجتمعات والنظم البيولوجية التي تدعم كوكب الأرض ، ولأنه يشكل تهديدا يتعمق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات يفضي إلى انعدام الأمن على أصعدة كثيرة، وعلى رأسها أمن الغذاء والمياه والصحة³⁷.

بمقتضى ما سبق فإن التنمية المستدامة تسهم وبشكل كبير في تحقيق الأمن المناخي إذ تعمل على رسم الخطوط العريضة لإدارة متكاملة للتغيرات المناخية، على نحو يسهم في التخفيف منها والتكيف معها وتعزيز القدرة على مواجهة لدى الأفراد والمجتمعات .

الفرع الثاني: دعم سياسات التكيف والتخفيف :

وقد أجمعت الدراسات الأمنية الأربعة بشأن المناخ سابقة الذكر، على أن دعم وتعزيز استراتيجيات التكيف يعد أمثل الحلول لمواجهة تحديات التي يفرضها تغير المناخ ، كما اقترح البنك الدولي خمسة أساليب للقضاء على تغير المناخ ، أو على الأقل تعزيز القدرة على التحكم فيه في آثاره ، تركز أساسا على العمل على خفض درجات الحرارة إلى المستوى المطلوب وتبني سياسة الحياد الكربوني³⁸ ، والتي كانت شعار قمة المناخ السابعة والعشرون والثامنة والعشرون³⁹.

وفي تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في مارس 2023، اقترحت تبني سياسة التنمية المقاومة للمناخ ، التي تتضمن دمج تدابير التكيف مع تغير المناخ مع اجراءات تقليل أو تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطرق توفر فوائد أسرع ، كحل لمواجهة زيادة وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة ، التي تتسبب في آثار جد خطيرة على الطبيعة والناس في كل العالم⁴⁰.

يعتبر الاحترار العالمي الراجع إلى ارتفاع درجات حرارة الأرض، السبب الرئيسي الكامن وراء ظاهرة التغير المناخي، ولأن القضاء عليه نهائيا يعد أمرا مستحيلا ، فإن تبني سياسات التكيف والتخفيف كاستراتيجية للتخطيط وإدارة التغيرات المناخية على المدى البعيد، أمر حاجة ملحة، لذلك نجد أنه لا يخلو أي عمل مناخي من التأكيد على اتباع نهج واستراتيجيات متكاملة للتكيف مع المناخ ،مثل تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء والبناء الأخضر والاقتصاد الأخضر ، ونظم الإنذار المبكر والرصد، لهذا لا نجد أي عمل مناخي يخلو من دعم سياسات التكيف والتخفيف في سبيل تحقيق الاستدامة المناخية وتحقيق الأمن المناخي.

الفرع الثالث التعاون الدولي

ويشير إلى ضرورة تنسيق الجهود والتعاون بين الدول لمواجهة تحديات تغير المناخ، ويمكن أن يتجسد في مظاهر عدة من ضمنها ، التمويل المالي والتكنولوجي لمساعدة الدول في تعزيز قدرتها على التكيف،وكذا تعزيز التعاون لحماية الموارد المشتركة كالغابات والمحيطات التي تلعب دورا حيويا في توازن المناخ وتلعب الشراكات والمبادرات الإقليمية والدولية دورا حاد هام في تحقيق الإستدامة المناخية وإيجاد حلول بديلة وودية للخلافات والنزاعات الحدودية خاصة ، وتعد مبادرة الأمم المتحدة باستحداث آلية دولية في 2018، لتعزيز العمل على استتباب الأمن المناخي الدولي، والتي سميت بآلية الأمن المناخي⁴¹، نموذجا عن مدى فعالية التعاون الدولي في تحقيق الأمن المناخي، وتجمع هذه المبادرة بين ادارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الامم المتحدة ، وادارة عمليات السلام ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تهدف إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة المخاطر الأمنية، المتصلة بالمناخ بطريقة منهجية،و تقدم مساهمة حاسمة في قاعدة الأدلة العالمية بشأن الأمن المناخي ، كما تساهم في تقديم الدعم في المناطق المتأثرة بشدة من

خلال الآثار المتتالية لتغير المناخ ، وتقديم المشورة الفنية للشركاء بشأن تقييمات مخاطر الأمن المناخي ، وترجمة النتائج إلى قرارات تتعلق بالسياسات والتخطيط والبرمجة .

وقد ذهب البعض للقول بضرورة نظر مجلس الأمن الدولي التهديدات الجيوسياسية للتغير المناخ، إلا أنه وعلى من أهمية هذا المقترح ، لاسيما وأن مجلس الأمن قادر على اصدار قرارات توجه للمسؤولين على أكبر نسب في الانبعاثات السامة في العالم ، بتقييد بصمتها الكربونية، إلا أنه وبالمقابل يعترض البعض على امتداد اختصاص مجلس الأمن إلى المجال المناخي إلا أن حقيقة أن أكبر الجهات المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة ، هم أنفسهم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يثير القلق حول إمكانية تبرير التدخل العسكري من منظور إنساني بيئي⁴².

العدالة المناخية: وهي نهج يهدف إلى تحقيق التوازن والعدالة في التعامل مع تأثيرات وتحديات التغير المناخي ، يشير أساسا إلى قواعد العدالة والإنصاف من حيث توزيع الفرص والأعباء والتركيز في ذلك على إنصاف الفئات الهشة في المجتمعات ومراعاة التفاوت في المساهمة في تغير المناخ بين الدول وكذا التفاوت في القدرات على التكيف والمواجهة على نحو يعزز مفهوم المسؤولية الدولية المشتركة والمتباعدة ، وكذا الإنصاف بين الأجيال بضرورة حماية الأجيال المستقبلية وتوفير فرص متكافئة للأجيال الحالية والمقادة في مواجهة تحديات تغير المناخ⁴³.

ويعد تنظيم الالتزامات المتفاوتة وفقا للمساهمات المتفاوتة في الانبعاثات الغازات الدفيئة ضمن بروتوكول كيوتو 1997 بصورة واضحة ومحددة ، أحد أهم مظاهر العدالة المناخية، كما أكدت اتفاقية باريس 2015 على التفاوت في نسب التخفيض من الانبعاثات بحيث تزيد نسبة الدول الكبرى والصناعية عن الدول النامية 39، وكذا بالنسبة لتحمل أعباء تغير المناخ ، ويعد الإتفاق حول إنشاء صندوق الخسائر والأضرار لدعم وتعويض وتمويل البلدان النامية والفقيرة في مواجهة تغير المناخ ، ضمن قمة المناخ المنعقدة بدبي في ديسمبر 2023 إستحقاقا حتميا وفقا لمبادئ العدالة المناخية⁴⁴. تتجه العدالة المناخية نحو خلق نظام مناخي عادل ومستدام مما يعزز أمن المجتمعات والبيئة على المدى الطويل في ظل تحديات تغير المناخ ، وهذا ما يجعل منها جزءا هاما ضمن استراتيجيات الأمن المناخي

الخاتمة: من خلال ما سبق تحليله ومناقشته تم التوصل للنتائج التالية :

- أصبحت التهديدات المناخية تشكل قضية أمن دولي في سياق المناخ نتيجة للإنعكاسات الخطيرة لتأثيرات تغير المناخ على مختلف أبعاد الأمن الإنساني الذي يمكن أن تصبح تهديدا عسكريا مما جعله إحدى مقتضيات الأمن والسلم في العالم .
- تعد فكرة الأمن المناخي فكرة حديثة إلا أنها في الأصل هي تطور لفكرة الأمن البيئي.

- رغم وجود إطار قانوني لمواجهة التغير المناخ والتي تهدف أساسا إلى دعم وتعزيز الأمن المناخي ، ما يدل على التبنّي الضمني أو الغير مباشر للمفهوم ، ويرجع تأخر تبني الفكرة والمصطلح أساسا لغياب تعريف قانوني دقيق للمصطلح الأمن المناخي ثم ضعف الإرادة السياسية بسبب تباين الأولويات والإيديولوجيات بين الدول وضعف الوعي المناخي، وهذا الغياب أدى إلى غياب الإطار القانوني للأمن المناخي.

- تعكس فكرة الأمن المناخي تداخل التحديات المناخية مع مختلف أبعاد الأمن الإنساني وقدرتها على تقويض الأمن والسلم في العالم ، وتشكل أبعاد الأمن المناخي دورا جد محوري في التحول نحو مستقبل أمن ومستدام.

- تحقيق الأمن المناخي يستدعي مجموعة من السياسات والإستراتيجيات التي تعزز الإستدامة المناخية ، وتعد سياسات التكيف والتخفيف وتحقيق التنمية المستدامة أبرزها ، ويعد التعاون الدولي ركيزتها .

التوصيات :

- وضع تعريف قانوني دقيق وواضح للأمن المناخي ، لتعميق الفهم الجيد للتحديات المناخية وتوجيه السياسات نحو الأمن المناخي، وتجنب محاولات عسكرية المناخ ، مع ضمان التعاون والتفاعل بين فاعلي المجتمع الدولي ، وتسهيل تأطيرها القانوني أو دمجها ضمن الأطر الحالية لتغير المناخ ، من خلال توجيه هذه الأطر نحو تحقيق الأمن المناخي كأسمى أهدافها.

- تبني مفهوم الأمن المناخي ليكون ضمان الحماية والسلامة للإنسان أولويات العمل المناخي بدل الإكتفاء بتوجيه الجهود والسياسات مع تحقيق التكامل بين الأطر القانونية ومفاهيم الأمن المناخي لضمان التنظيم والتنسيق والتنفيذ الفعال للسياسات والتدابير لتعزيز الفعالية في مواجهة تحديات تغير المناخ.

الهوامش:

- ¹ - Maria Julia Trombetta. Environmental security and climate change: analysing -the discourse. p585-586
<https://www.tandfonline.com/doi/epdf>
- ² Angela Oels. From 'Securitization' of Climate Change to 'Climatization' of the Security Field: Comparing Three Theoretical Perspectives. <https://d-nb.info/p186-196> <https://www.semanticscholar.org/paper/From>
- ³ الأمم المتحدة ، الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ، 1992 <https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf>
- ⁴ للأمم المتحدة ، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 2005 <https://www.diplomatie.gouv.fr/2005>
- ⁵ Michael Brzoska. The securitization of climate change and the power of conceptions of security. T H E M E N S C H W E R P U N K T // <https://www.researchgate.net/publication/290294243>
- ⁶ Michael Brzoska. Ipid
- ⁷ Angela Oelf. Cit.op.pp186-196
- ⁸ Angela Oelf. Cit.op.pp186-196
- ⁹ UNITED NATIONS..climate security mechanism.progress report.may2021.p16//<https://www.unep.org>
- ¹⁰ UNITED NATIONS.ipid.pp19
- ¹¹ طه محمد السيد : الأمن القومي والإستراتيجية ، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا ، العدد الأول، السنة الأولى ، يناير 2023 ، ص11
- ¹² عطوات عبد النور ، شنين محمد الهادي ، بناء الأمن في المجتمع المتعدد ، قراءة معرفية في مفهوم الأمن المجتمعي ، وتحليلاته على ضوء صحيفة المدينة ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 02، مجلد 4، ديسمبر 2020 ، ص 229
- ¹³ الأمم المتحدة ، الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ، 1992 ، المتاح على الموقع التالي: <https://unfccc.int>، تاريخ الإطلاع : 2024/1/1
- ¹⁴ international water managment institute. Water and climate security: The human impact of disrupted systems.2022/<https://www.iwmi.cgiar.org>
- ¹⁵ Alistair D. B. Cook and S. Nanthini. MITIGATE, ADAPT, PREPARE: A CLIMATE SECURITY AGENDA FOR THE ASEAN DEFENCE MINISTERS' MEETING. Policy Report. June 2023/<https://www.rsis.edu.sg>
- ¹⁶ What is climate security and why is important.September1.2023/<https://climatepromise.undp.org>
- ¹⁷ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الدورة الرابعة والستون ، تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الامن، في 2009/06/11، المتاح على الموقع التالي <https://documents.un.org/doc> : 2024/01/15 تاريخ الإطلاع :
- ¹⁸ malin mobjörk, maria-therese gustafsson, hannes sonnsjö, sebastian van baalen, lisa maria dellmuth and niklas bremberg. CLIMATE-RELATED SECURITY RISKS Towards an Integrated Approach. STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE October 2016// <https://www.researchgate.net/publication/311740247>
- ¹⁹ الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مرجع سابق .
- ²⁰ Andrew Holland.Albert James De Garmo. Global Security Defense Index on Climate Change . *American Security Project* on Sep 22, 2014/<https://www.americansecurityproject.org>
- ²¹ malin mobjörk, maria-therese gustafsson, hannes sonnsjö, sebastian van baalen, lisa maria dellmuth and niklas bremberg.cit.op
- ²² Intergovernmental Panel on Climate Change. Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Frequently Asked Questions.2022.p63-143/<https://www.ipcc.ch>
- ²³ Andrew Holland.Albert James De Garmo.cit.op

²⁴ إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة ، شعبة السياسات والوساطة ، تداعيات تغير المناخ على عمليات الوساطة والسلام ، مذكرة ممارسات من اعداد ادارة الامم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام ، سبتمبر 2022 ، ص5-8، المتاح على الموقع التالي :

<https://peacemaker.un.org>، تاريخ الإطلاع: 2024/01/17

²⁵ Elizabeth deheza and jorge mora .climate change .migration and security .best practice policy and operational options for mexico.royal united services institute for defence and security studies.p66//<https://www.wilsoncenter.org>

²⁶ Ilan kelmanK .does climate change cause migration .book title ..the refugein a moving world. university colleg london.july 2020.p131// <https://www.researchgate.net>

²⁷ - Elizabeth deheza and jorge mora .ipid.pp66-67

²⁸ malin mobjörk, maria-therese gustafsson, hannes sonnsjö, sebastian van baalen, lisa maria dellmuth and niklas bremberg. Cit.op

²⁹ Angela Oelf.cit.op.pp71

³⁰ إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة ، شعبة السياسات والوساطة ، مرجع سابق ، ص5-8

³¹ أخبار الأمم المتحدة ، الأمين العام للأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء الإنقسامات الجيو سياسية ومعالجة أزمة المناخ، المتاح على الموقع التالي:

<https://news.un.org>

³² أخبار الأمم المتحدة ، الأمين العام للأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء الإنقسامات الجيو سياسية ومعالجة أزمة المناخ، المتاح على الموقع التالي:

<https://news.un.org>

³³ منى طواهرية ، التغيرات المناخية والرهانات السياسة البيئية الدولية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد16، العدد22، سنة 2020 ، ص355

³⁴ Ahmed Soliman Dr. Anwar Othman Dr. Mohamed Ismail .Climate Change and Economic Growth in the Arab World. Arab Monetary Fund. February 2024. P4-8//<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024>

³⁵ ليتيم نادية، التغيرات المناخية ، الأسباب والتداعيات المستقبلية وآليات التكيف، مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد9، العدد01، جوان2022 ،

ص-364-372

³⁶ NORMAN MYERS. ENVIRONMENTAL SECURITY CONCERNS: SOURCES. NATO Science for Peace and Security Series C: Environmental Security.p72// <https://link.springer.com>

³⁷ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، ص75، المتاح على الموقع التالي :

<https://unsdg.un.org/>، تاريخ الإطلاع: 2024/01/20

³⁸ Michael Brzoska.cit.op.pp76

³⁹ الأمم المتحدة ، احتتام مؤتمر المناخ28 في دبي بالدعوة إلى التحول بعيدا عن الوقود الأحفوري 13/11/2023، المتاح على الموقع التالي :

<https://news.un.org>

⁴⁰ الأمم المتحدة، الهيئة الدولية الحكومية المهنية بتغير المناخ : تغير المناخ 2023 ، التقرير التجميعي، المتاح على 30/03/2023 ، تاريخ

الإطلاع : 2024/2/2 <https://www.un.org>

⁴¹ UNITED NATIONS..climate security mechanism.cit.op.pp11.12.15

⁴² Eliana Cusato. Of violence and (in)visibility: the securitisation of climate change in international law . London Review of International Law Volume 10, Issue 2, 2022p224-234

⁴³ بلهول زكية ، العدالة المناخية ، مجلة دراسات وأبحاث ، السنة السابعة ، العدد 28سبتمبر 2017 ، ص367-374

⁴⁴ الأمم المتحدة ، افتتاح مؤتمر تغير المناخ في دبي بالتوصل لاتفاق بشأن صندوق الخسائر والأضرار المرتقب، 30نوفمبر 2023، متاح على الموقع التالي

: 2024/01/09 <https://news.un.org/ar/story/2023/11/1126577> ، تاريخ الإطلاع